

تقويم دور المصارف الإسلامية في استثمار الموارد المالية  
دراسة تطبيقية حول مصرف دجلة والفرات للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤

م.د. هيوأ ابو بكر علي القرداغي  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة التنمية البشرية

The evaluation of role in investing the financial resources  
A practical study about Djila and Furat bank For  
Development and Investment 201٤- 200٩

**Assis. Lec. Dr. Hiwa A.B. Ali Algaradaghi**  
**College of: Admin. and Econ.**  
**University Of Human Development**

تاريخ قبول النشر ٢٠١٦/٦/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٦/٤/١١

**المستخلص:**

من المعروف ان المصارف الإسلامية تزاول نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتلعب دورا فعالا في عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية وما لذلك من اثر كبير على رفع مستوى معيشة الأفراد والمجتمع إلى مستوى الرفاهية وتحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي من خلال الالتزام بأصول الدين واستخدام أساليب متعددة كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والقرض الحسن..... الخ .

يهدف البحث إلى التعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية وقدرتها على توظيف واستثمار الموارد المالية من خلال تقويم الدور الاقتصادي لمصرف دجلة والفرات عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية خلال مدة البحث ، حيث تم استعمال معايير لقياس دور المصرف في التوظيف والاستثمار على مستوى آجال التوظيف ومستوى أساليب الاستثمار ومستوى مجالات الاستثمار. كما تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات التي تخص البحث.

**الكلمات المفتاحية:** مصارف إسلامية ، استثمار موارد مالية.

**Abstract**

It is known that Islamic banks perform activities according to Islamic shariah principles and play an instrumental role in investment and economic development. This has a great impact on boosting the standard of living of the individuals and societies up to the prosperity and achieving balance and social solidarity through committing to the religious rules and employing various methods such as lucrative Murabaha, Musharakah, Mudaraba and the non-profitable loan.

This research aims at figuring the role of the Islamic banks and their abilities of investing and utilizing the financial resources through assessing the economic role of the Dijla and Furat banks by a group of financial indicators during the period of the research. Some criteria were used in measuring the role of the bank in deployment and investment on the basis of the investment techniques level and the investment fields level. The research has come up with some suggestions and conclusions.

**Key word:** Islamic banks, financial resources.

**المقدمة:**

إن المصارف الإسلامية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، إذ تستثمر أموالها على أساس المدى القصير والمدى الطويل (الاستثمارات الرأسمالية) وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، تعمل المصارف الإسلامية كوسيط وشريك تجمع الأموال والمدخرات وتعيد توظيفها وتحصل بذلك على نصيبها من الربح وتحمل حصة من الخسائر في حالة وقوعها.

إن عملية تقييم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في مجال توظيف واستثمار الموارد المالية تتم من خلال اشتقاق مجموعة من المؤشرات حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع ، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي. وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزاً واسعاً من لدن أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

### أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على الأسئلة الآتية:

- ١- ماهو دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمار عن طريق تحديد العلاقة بين الاستثمار وحجم التوظيفات؟
- ٢- ما مدى قدرة إقليم كردستان العراق من خلال دراسة مصرف دجلة والفرات للاستثمار والتنمية كعينة للبحث بالقيام بالدور الاقتصادي المأمول والمميز والذي كان يمكن أن يتحقق من خلال توظيف الموارد المالية القائمة على مبدأ المشاركة والمخاطرة؟

### ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- ١- توجد علاقة واضحة بين الاستثمار وحجم التوظيفات الإجمالية في مصرف دجلة والفرات للاستثمار والتنمية.
- ٢- يعتمد مصرف دجلة والفرات على المرابحة كصيغة من صيغ التمويل بشكل أكثر من صيغ التمويل الأخرى.
- ٣- ارتفاع نسبة الاستثمارات طويلة الأجل - ذات الأثر التنموي المرتفع- إلى إجمالي التوظيفات.

### ثالثاً: أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من خلال أهمية الاستثمار في المصارف الإسلامية لمساهمته في مجالات مختلفة يساهم في تعميم المنفعة الاستثمارية من خلال تقديم الخدمات كون الاستثمار من قبل المصارف الإسلامية يؤدي الى زيادة الارباح الناتجة من اصل رأس المال مما يساهم في تقديم خدمات جديدة وتشغيل أيدي عاملة اضافية، لذا فان تقويم دور المصارف الإسلامية في مجال توظيف واستثمار الموارد المالية تحظى بأهمية كبيرة لأن النشاط الاستثماري نشاط مميز ذو طبيعة خاصة سواء من حيث أهدافه أو من حيث أساليبه. وهذه الطبيعة الخاصة للنشاط الاستثماري تجعل للمصارف الإسلامية قدرة أكبر في مجال تدعيم الاستثمار القومي.

**رابعاً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى:

- ١- التعرف على طبيعة دور المصارف الإسلامية وقدرتها على توظيف واستثمار الموارد المالية ومصادر التمويل المعتمدة من قبلها.
- ٢- تقويم دور مصرف دجلة والفرات في توظيف واستثمار الموارد المالية عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية، وذلك بغرض الوقوف على مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.
- ٣- تشخيص مدى اعتماد مصرف دجلة والفرات على أية من صيغ التمويل الإسلامي من غيرها.

**خامساً: منهج البحث**

لتحقيق أغراض البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالعديد من التقارير الرسمية والبحوث والدراسات التي تناولت الموضوع.

**سادساً: خطة البحث :**

من اجل الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيمه الى مبحثين : تناول المبحث الأول الاستثمار ومصادر التمويل في المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني فقد كرس للتعرف على معايير تقويم مصرف دجلة والفرات في توظيف واستثمار الموارد المالية، وأخيراً تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث.

**المبحث الأول: الاستثمار وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية****أولاً: مفهوم ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية****١- مفهوم الاستثمار**

يعرف الاستثمار بأنه إضافة الى الناتج القومي في أحكام الشرع لما يؤدي الى تحقيق وتدعيم النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات التي تعكس واقع الأمة الإسلامي، و يتميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بأن له طبيعة خاصة ومتميزة، يعد استثمار المال وتنميته واجب شرعي انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من ولي يتيماً فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (الترمذي، ١٩٩٨: ٢٥/٢)، ان المحافظة على الأموال تعد من مقاصد الشريعة والتي ذكرها الشاطبي وهي "حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال"، كما يمكننا القول أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي هو أيضاً توظيف أو تشغيل الأموال في أوجه مشروعة (حلال) من أجل الحصول على عوائد مستقبلية مشروعة (سمحان، ٢٠١٣: ٢٠٧).

## ثانياً: أهمية الاستثمار في المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الربح لكل مساهمها والمستثمرين فيها، وفق قواعد الشريعة الإسلامية. وهي في سعيها لتحقيق الربح تستهدي في توظيف أموالها المتأثية من مساهمها وزبائنها مفهوم الإسلام للمال من حيث كونه هبة من الله لعمارة الأرض (العجلوني، ٢٠١٢: ٣٥١).

وتمثل المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية وسيطة تلعب دوراً مهماً في عملية الوساطة المالية من خلال استثمار الأموال، وهذا يمثل أحد الأهداف الأساسية لها حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين، كما يمثل الاستثمار عملية بديلة عن اكتناز المال وتركه عاطلاً لكون الأصل في المال النماء، أي يجب أن يكون للأموال دوران ورواج في الدورة الاقتصادية لكي يساهم في توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي تستفيد منه مختلف شرائح المجتمع.

## ثالثاً: معايير الاستثمار في المصارف الإسلامية

أن الاستثمار في المصارف الإسلامية لا يتم إلا وفق معايير تستند إلى مبادئ شرعية مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المعايير:

١- معيار العقيدة: إذ ينطلق استثمار المال وفقاً للضوابط الشرعية وأن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، ويجب استخدامه بعيداً عن الربا.

٢- المعيار الأخلاقي: يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأموال من أهمها عدم الغش وعدم أكل أموال الناس بالباطل. (القرداغي، ٢٠٠٥: ٢٢-٢٤).

٣- معيار التنمية: حيث يهدف التشغيل الكامل لرأس المال إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى أن يتم مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

٤- معيار ربط الكسب بالجهد: وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب. (البلتاجي، ٢٠٠٥: ٦).

٥- معيار أساس المشاركة الحقيقية: القائمة على أن الغرم بالغرم، والخراج بالضمان (القرداغي، ٢٠١٠، ٥٥٤/٩).

## رابعاً: التمويل وصيغته في المصارف الإسلامية

### ١- مفهوم التمويل:

يعرف على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح، من مالها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، وتختلف صيغ التمويل المباح باختلافات تتعلق

بدرجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال والحقوق و الالتزامات المترتبة عليها فبعضها يلقي عبء اتخاذ القرار الاستثماري على الطرف العامل وحده مثل صيغ المضاربة والمساواة والمزارعة، ويختلف ذلك في صيغ أخرى الاجارة والبيع بالتقسيط (عليان، ٢٠١٤، ٦). أو توفير السيولة المالية لتغطية حاجة المتعاملين مع المؤسسات المالية (القرداغي، ٢٠١٠، ٥٤٨/٩).

## ٢- صيغ التمويل من حيث المدة الزمنية:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية ، فهي الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. يمكن تقسيم التمويل حسب المدة أو الأجل الى (المكاوي، ٢٠٠٩: ٥٦-٥٧):

أ - التمويل قصير الأجل: لا تزيد مدته عن سنة، ويتم بغرض تمويل النشاط الجاري للعملاء، سواء كان تجارياً، أو صناعياً، أو زراعياً، أو خدمياً.

ب- التمويل متوسط الأجل: مدته تزيد عن سنة ويمكن أن تصل من ٣ سنوات الى ٥ سنوات.

ج- التمويل طويل الأجل: مدته تزيد عن ٥ أو ٧ سنوات و ليس له حد أقصى، إذ يصل إلى ٢٠ سنة. هذا النوع من التمويل يعنى باحتياجات المشروعات الكبيرة التي يستغرق تنفيذها زمناً طويلاً، ويساهم في عمليات تنموية ويلعب دوراً أساسياً في تمويل المشروع ( المكاوي، ٢٠٠٩: ٦٤-٦٥).

## ٣- أنواع التمويل من حيث الأدوات:

يقصد بصيغ التمويل الإسلامي، الأساليب والأدوات المختلفة التي يتم بها تنظيم العلاقة في مجال توظيف الموارد المالية، وتخدم كافة قطاعات التنمية في المجتمع: زراعية، صناعية، تجارية، خدمية (العجلوني، ٢٠١٠، ٢٠٥).

وأهم هذه الصيغ هي (القرداغي، ٢٠١٠، ٥٦٥/٩-٦١٨):

أولاً: أساليب تعتمد على تقاسم الأرباح:

١- المشاركة.

٢- المضاربة.

٣- التمويل بالمشاركة في الإنتاج ( المزارعة، المساواة).

ثانياً: أساليب تعتمد على العائد الثابت:

١- المرابحة.

٢- الاستصناع.

٣- بيع السلم.

٤- البيع التأجيري.

**ثالثاً: الاستثمار المباشر**

ويقصد به أن يعمل المصرف الإسلامي على تأسيس مشروعات استثمارية، ويكون مسؤولاً عنها مسؤولية كاملة، وذلك بالاعتماد على إمكانياته وخبراته الفنية والمالية والاقتصادية.

**رابعاً: أسلوب التمويل التكافلي**

ويقصد به أن المصارف الإسلامية ليست فقط مؤسسة مالية تهدف إلى الربح، وإنما أيضاً مشروع اجتماعي يهدف إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي. ومن أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في سبيل تحقيقه لأهدافه الاجتماعية ( تقديم خدمة جمع وتوزيع الزكاة - القرض الحسن) (العجلوني، ٢٠١٢، ٣٣٧):

**القرض الحسن:**

يعتبر القرض الحسن من الخدمات المميزة و المنفردة التي يقدمها المصرف الإسلامي. و يقصد بالقرض الحسن تقديم المصرف الإسلامي مبلغاً محددًا من المال لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يضمن الآخذ للقرض الحسن سداًه دون تحمل أية أعباء إضافية، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ أو بأي زيادة من أي نوع، بل يكتفي البنك باسترداد أصل المبلغ فقط (عريقات وعقل، ٢٠١٢، ٢٢٠).

**المبحث الثاني****تقويم دور مصرف دجلة والفرات للاستثمار والتنمية في توظيف واستثمار الموارد المالية**

نظراً لما تكتسبه المصارف من دور جلي في توفير الموارد التمويلية وتقديم الخدمات المصرفية لعملائها، يكتسب تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة كأساس من أسس الجيد، ودافعاً للتطور والتقدم في مجال العمل المصرفي، وذلك لأنه يحدد مدى الكفاءة في توظيف واستخدام الموارد المتاحة للمصرف (الهاشمي، ٢٠١٠: ٢٩٨).

وقام الباحث بدراسة العديد من المعايير التي يمكن أن تعكس طبيعة دور المصارف الإسلامية في هذا الشأن، ولكنها في النهاية ونظراً لاعتبارات عملية تطبيقية رأى اختيار المعايير التالية للاعتماد عليها لتقييم دور المصارف في مجال التوظيف والاستثمار، وهذه المعايير هي:

**أولاً: نسبة أسلوب التوظيف الى التوظيفات الإجمالية**

سوف يتم التركيز على مؤشر نسبة أسلوب التوظيف الى التوظيفات الإجمالية لما لهذا المؤشر من دلالاته الخاصة في المصارف الإسلامية نظراً للدور المهم والفعال الذي تقوم به تلك

التوظيفات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم التعبير عن هذا المؤشر بالنسبة المئوية للموارد الموظفة بكل أسلوب إلى إجمالي التوظيف، وكلما ارتفعت نسبة اعتماد المصرف على أسلوب المشاركة والمضاربة، دل ذلك على قيام المصرف بدور اقتصادي أكبر. ويعود السبب في ذلك إلى أن مساهمة المصارف الإسلامية في تدعيم الاستثمار القومي تعتمد في الأساس على نشاطها الاستثماري الذي يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على الاستثمار، من خلال رفع الكفاءة الحدية لرأس المال المشارك في العملية الاستثمارية، وإيضاً تحمل جزء من مخاطر العمليات الاستثمارية، وهذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على أسلوب المشاركة والمضاربة. (لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، ٢٠١٠: ١٥/٩)، وأصبح معيار التنوع في أساليب التوظيف أحد أساسيات النجاح المصرفي في التعامل مع المخاطر والقدرة على التنافس تعدد الأساليب وتنوعها ( الهاشمي، ٢٠١٠: ٣٧٣)، ويوضح الجدولين (١) و(٢) النسب لصيغ التوظيف إلى إجمالي التوظيف في مصرف دجلة والفرات. ومعبراً عنه بالنسبة المئوية للموارد الموظفة بكل أسلوب إلى إجمالي التوظيف:

### جدول رقم (١)

النسبة المئوية لصيغ التوظيف إلى إجمالي التوظيف في مصرف دجلة والفرات

للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

المتوسط	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	2009	السنة الصيغة
٤٥.٧١	٥٩.٤٥	١٥.٤٢	٧.٩٢	٣٣.٦٥	مضاربة
		٢٨.٥١	٣١.٥٢	٦.٣٩	مشاركة
٣٦.٩٦	٢٩.٥٨	٣٨.٦٤	٣٨.٩٤	٤٠.٦٩	مراوحة
١٥.١٢	٤.٧٦	١٦.٤١	٢٠.٩٧	١٨.٣٧	استصناع
٣.٢٥	٦.٠١	٠.٤٩	غير متاح	غير متاح	اجارة
٠.٥٦	٠.١٩	٠.٥١	٠.٦٥	٠.٩٠	أخرى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٢



## جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لصيغ المضاربة والمشاركة إلى إجمالي التوظيف مقارنة بالصيغ الأخرى في مصرف  
دجلة والفرات للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤

المتوسط	٢٠١٤	٢٠١٣	السنة الصيغة
٦١.٨٩	٦٢.٣٢	٦١.٤٧	مضاربة ومشاركة
٣٨.١١	٣٧.٦٨	٣٨.٥٣	مربحة واستصناع والإجارة وأخرى

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

**ملاحظة:** تم دمج المضاربات والمشاركات مع الائتمان حسب تعليمات البنك المركزي للسنوات  
٢٠١٣ و ٢٠١٤.

من خلال مراجعة الارقام الواردة في الجدولين (١) و (٢) يتضح لنا ما يأتي:

١- عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين الصيغ الاستثمارية المستخدمة لدى مصرف دجلة  
والفرات للتنمية والاستثمار.

٢- احتلت صيغة المربحة المرتبة الأولى من بين صيغ الاستثمار المستخدمة في المصرف،  
حيث تعتبر الصيغة الرئيسية الذي اعتمد عليها المصرف لتوظيف موارده المالية خلال  
السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، وذلك لأسباب عديدة منها:

أ- سيطرة الطابع قصير الأجل على غالبية مواردها المالية المتاحة.

ب- سهولة إجراءات تطبيقه بعكس أسلوب المشاركة والمضاربة.

ت- عدم تدخل المصرف في أعمال الزبائن.

ث- انخفاض درجة المخاطرة.

ج- هامش ومقدار الربح محدد سلفاً ومعلوم مقدماً.

٣- انخفاض درجة اعتماد المصرف على صيغة المضاربة من بين الصيغ المتبعة في  
المصرف في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، وذلك لأن المصرف يتعرض إلى مزيد من  
المخاطر عند استخدامه للمضاربة، ومن أهم هذه المخاطر:

أ- انفراد المضارب بالعمل.

ب- يتحمل المصرف كامل الخسارة المالية.

ت- عدم جواز ضمان المضارب لرأس المال.

٤- بلغ المتوسط العام لنسبة الاستثمار بالمضاربة والمشاركة إلى إجمالي الاستثمارات  
(٥٣.٨٠)، وهذه النسبة المرتفعة تعود لارتفاع نسبة الاستثمار بالمشاركة في الأساس، وارتفاع

هذه النسبة مؤشر جيد ويعد أسلوب المشاركة والمضاربة النموذج التمويلي الخاص بمصرف دجلة والفرات والقائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفي تحمل المخاطر.

### ثانياً: مؤشر نسبة التوظيفات الإجمالية الى الموارد الإجمالية

يحظى هذا المؤشر بأهمية خاصة كونه يؤدي إلى التعرف على مدى قدرة المصرف على توظيف موارده وعدم تعطيلها ، وذلك من خلال توجيهها بالشكل الصحيح الى العمليات والمشاريع الاستثمارية مع الأخذ بمبدأ التوازن بين الربحية والسيولة باعتبارها من الأهداف الرئيسة للمصرف وتحقيق العوائد المختلفة والمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي والجدول (٣) يوضح نسبة التوظيفات الإجمالية الى الموارد الإجمالية.

#### جدول رقم (٣)

نسبة التوظيفات الإجمالية الى الموارد الإجمالية في مصرف دجلة والفرات  
للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ (مليون دينار )

السنة	الموارد الإجمالية	معدل النمو %	التوظيفات الإجمالية	معدل النمو %	نسبة التوظيفات الإجمالية الى اجمالي الموارد %
٢٠٠٩	١٥٦٩٥١	-	٨٧١٩٢	-	٥٥,٥
٢٠١٠	١٩٨٦٩١	٢٦,٦	٧٢٨٢٧	١٦,٥-	٣٦,٦
٢٠١١	٢٧٣١٤٣	٣٧,٥	٨٧٥٥٩	٢٠,٢	٢٨,٨
٢٠١٢	٣٧٤٣٠٨	٣٧,٠	٢٠٧٧٨٣	١٦٤	٥٥,٥
٢٠١٣	٣٠٥٥٧٧	١٨,٤-	١٨٤٠٠٨	١١,٤-	٦٠,٢
المتوسط	٢٥٥٧٣٤	٢٠,٦	١٢٦,٧٠	٣٩,٧٠	٤٧,٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.

يتضح لنا من الجدول (٣) ما يأتي :

- ١- هناك تذبذب واضح في معدلات نمو اجمالي الموارد خلال مدة الدراسة حيث حققت أعلى معدل لها ٣٧,٥% في سنة ٢٠١١، في حين بلغ ادنى معدل لنمو اجمالي الموارد ١٨,٤% سنة ٢٠١٣ وربما يعود السبب في انخفاض هذا المعدل الى انخفاض النقدية في الصندوق بشكل كبير مقارنة مع السنة السابقة.
- ٢- هنالك تذبذب واضح أيضا في التوظيفات الإجمالية ومعدلات نموها حيث بلغ اعلي معدل نمو للتوظيفات الإجمالية ١٦٤% سنة ٢٠١٢ في حين بلغ أدنى معدل لنمو التوظيفات الإجمالية ١٦,٥% سنة ٢٠١٠.

٣- بلغ متوسط معدل نمو الموارد الإجمالية ٢٠,٦% في حين بلغ متوسط نمو التوظيفات الإجمالية ٣٩,٧% خلال مدة البحث.

٤- ان اعلی نسبة للتوظيفات الإجمالية الى اجمالي الموارد ٦٠,٢% سنة ٢٠١٣، في حين بلغت ادنى نسبة للتوظيفات الإجمالية الى إجمالي الموارد ٢٨% سنة ٢٠١١، وقد بلغ متوسط نسبة التوظيفات الى اجمالي الموارد ٤٧,٣% خلال مدة البحث. وربما يعود السبب في انخفاض نسبة التوظيفات الإجمالية الى الموارد الإجمالية في سنة ٢٠١١ الى تراجع احد بنود الموجودات بشكل ادى الى انخفاض هذه النسبة. اما بالنسبة لزيادة النسبة الى ٦٠,٢% سنة ٢٠١٣ فالسبب يعود الى انخفاض نسبة التوظيفات سنة ٢٠١٣ مقارنة بسنة ٢٠١٢ بشكل أقل من نسبة انخفاض الموارد الإجمالية لنفس السنة.

### ثالثاً: مؤشر نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات

من منطلق هدف المصرف الإسلامي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن التوظيف لأجل دور بارز ومهم في تحقيق هذا الهدف، وما يتطلبه من تمويلات في الأجل الطويل لدعم مشاريع التنمية (الهاشمي، ٢٠١٠: ٣٧٠).

يعود السبب في اختيار هذا المؤشر إلى أن الأثر التنموي للاستثمارات طويلة الأجل بصفة عامة أعلى من أثر الاستثمارات قصيرة الأجل. وكلما زادت نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات، دل ذلك على أن الدور الاقتصادي لذلك المصرف أعلى كفاءة في هذا المجال، والعكس صحيح.

لذا يتم التأكيد على ضرورة اعتماد هذا المؤشر ليظهر مدى استجابة هذا المصرف لتلبية متطلبات الاستثمار بمرور الزمن . (لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين (٢٠١٠: ١٣/٩) ، ويعكس لنا الجدول (٤) نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات في مصرف دجلة والفرات.

أما من حيث طريقة حساب المؤشر الثالث فيتم ذلك عن طريق المعادلة التالية:

إجمالي التوظيفات طويلة الأجل

إجمالي التوظيفات

## جدول رقم (٤)

نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات في مصرف دجلة والفرات للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) (مليون دينار)

السنة	إجمالي التوظيفات	التوظيفات طويلة الأجل	نسبة %
٢٠١٢	٢٠٧,٧٨٣	٦٠,٧٩٩	٢٩,٢٦
٢٠١٣	١٨٤,٠٠٨	٥٥,٨٥٥	٣٠,٣٥
٢٠١٤	١٦٢,٨١٢	٥٢,٣٠٨	٣٢,١٢
المتوسط العام			٣٠,٥٧

المصدر: التقارير السنوية والبيانات الختامية لمصرف دجلة والفرات للمدة (٢٠١٢-٢٠١٤).

من خلال قراءة الأرقام الواردة في الجدول (٤) يتضح لنا ما يأتي:

- ١- ارتفاع نسبة التوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيفات في مصرف دجلة والفرات. أي هناك نمو مستمر في نسبة التوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيفات إذ ازدادت هذه النسبة من ٢٩,٢٦% سنة ٢٠١٢ إلى ٣٢,١٢% سنة ٢٠١٤.
- ٢- بلغ المتوسط العام لمعدل نسبة التوظيف طويل الأجل إلى إجمالي التوظيفات (٣٠,٥٧%) للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ وهي نسبة كبيرة جداً.
- ٣- ان المؤشرات اعلاه تؤكد قيام المصرف بدور مهم في مجال الاستثمار والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية خلال مدة البحث.

## الاستنتاجات والمقترحات

## أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج:

- ١- كان هناك نمو مستمر في نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات المتاحة لمصرف دجلة والفرات. وقد ساهمت هذه النتيجة في قيام المصرف بدورها في تحقيق هدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية خلال مدة الدراسة.
- ٢- عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين صيغ الاستثمار المستخدمة من قبل المصرف مصرف دجلة والفرات. احتلت صيغة المرابحة المرتبة الأولى من بين الصيغ الاستثمار المستخدمة من قبل المصرف خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١).
- ٣- انخفاض درجة الاعتماد على أسلوب الاستثمار في صيغة المضاربة من بين الأساليب المتبعة في المصرف في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، وذلك لأن المصرف يتعرض إلى مزيد من المخاطر عند استخدامه هذه الصيغة.

## ثانياً : المقترحات

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الممكن تقديم المقترحات الآتية :
- ١- على المصرف أن يعمل بجد على تصحيح الاختلال في هيكل موارده المالية من خلال زيادة رؤوس أمواله، واستحداث أدوات جديدة لجذب الودائع التي تتناسب تمويل المشروعات طويلة الأجل كشهادات الاستثمار وغيرها.
  - ٢- العمل على زيادة الاستثمارات طويلة الأجل من أجل زيادة توزيع العوائد الادخارية لجذب الادخار وذلك من خلال العلاقة الترابطية بين الاستثمار والادخار.
  - ٣- ضرورة العمل على تنويع صيغ التمويل المعتمدة عن طريق استخدام صيغ التمويل المتعددة بشتى أنواعها وعدم الاقتصار على المرابحة.

## المصادر:

## اولاً: المصادر العربية

- ١- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨.
- ٢- التقارير السنوية والبيانات الختامية لمصرف دجلة والفرات للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٤).
- ٣- سمحان، حسين محمد، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، عمان، ط/١، ٢٠١٣.
- ٤- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، عمان، ط/٢٠١٢، ٣.
- ٥- عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، عمان، ط/٢، ٢٠١٢.
- ٦- عليان، ابراهيم خليل، في المفاهيم الاستثمار، التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الخامس، ٢٠١٤.
- ٧- القرداغي، علي محي الدين، حكم الاستثمار في الأسهم، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، ٢٠٠٥.
- ٨- القرداغي، علي محي الدين، حقبة الدكتور علي القرداغي، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط/١، ٢٠١٠.
- ٩- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، دار السلام، القاهرة، ط/١، ٢٠١٠.
- ١٠- محمد البلتاجي، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، للندوة الدولية بحث مقدم ( نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي ٣-٥ سبتمبر ٢٠٠٥ م.

- ١١- المكاوي، محمد محمود، البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية، مصر، ط/١، ٢٠٠٩.
- ١٢- الهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، جامعة ٧ أكتوبر، ليبيا، ط/١، ٢٠١٠.